ظاهرة التنمر في المدارس اليابانيّة (١٩٧٣-٢٠٠٥م)
دراسة تأريخية

المدرس الدكتور
جعفر عبدالله جعفر
المديرية العامّة لتربية البصرة – شعبة البحوث والدراسات التربويّة

الملخص:-

إنَّ البحث يتطرق لظاهرة التنمر في المدارس اليابانيّة, وإمكانية معرفة عوامل وأسباب بروزها, ومن ثُمَّ الاطلاع على خصائصها وعلى الأساليب التي استخدمتها وزارة التعليم اليابانيّة في معالجتها والحد من انتشارها, إضافة إلى أنَّه يوضح مخاطر وتداعيات هذه الظاهرة على التعليم وعلى المجتمع الياباني؛ إذ إنَّها انتشرت بشكل مخيف بعد منتصف عقد السبعينيّات من القرن العشرين عندما بدأت اليابان تدخل في حقبة الركود الاقتصادي, فضلاً عن ذلك, فإنَّ الباحث حاول في خاتمة البحث الاستفادة من الدروس والأساليب التي اتبعها اليابانيون في التصدي لظاهرة التنمر في مدارسهم, والانتفاع منها في مواجهة الظاهرة نفسها التي تمر بها مدارسنا في بلداننا العربيّة والعراق خاصة.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة التنمر, وزارة التعليم اليابانية, المدارس اليابانية.

The Phenomenon of Bullying in Japanese Schools in 1973-2005: A Historical Study.

Dr .Jaafar Abdullah Jaafar.
Directorate General of Education Basra - Division of Research and Educational Studies

Abstract:

The research deals with the phenomenon of bullying in Japanese schools, and the possibility of knowing the factors and reasons for its emergence, and then to see their characteristics and methods used by the Japanese Ministry of Education to address and reduce its spread. In addition, the study explains the dangers and implications of this phenomenon on education and on Japanese society; after the mid-1970s, when Japan began to enter an era of economic stagnation. Essentially, the researcher tried to take advantage of the lessons and methods used by the Japanese to address the phenomenon of bullying in their schools, and manipulate them to face the same phenomenon experienced in Iraq schools in particular and in other Arab countries schools in general.

key words: Bullying phenomenon, Japanese Ministry of Education, Japanese schools.

المقدمة:-

تُعدُّ ظاهرة التنمر في المدارس اليابانية من الظواهر الخطيرة؛ إذ إنَّ مخاطرها لا تتوقف عند إضرار العملية التربويّة والتعليميّة في اليابان, بل تصل أضرارها إلى المجتمع والتأثير في استقراره, ولاسيما عندما تتحوّل تلك الظاهرة من أفعال عُنفية إلى جرائم جنائية, وبرزت هذه الظاهرة بشكل ملفت للانتباه في مدارس اليابان مع بدايات سبعينيات القرن العشرين, ولاسيما بعد بداية حقبة الركود الاقتصادي في عام ١٩٧٣, وشكلت ظاهرة خطرة اقلقت المجتمع الياباني, فسارعت الجهات المختصة في اليابان إلى مواجهتها والتقليل من خطورتها.

وقد تناول البحث في بدايته الأسباب التي أدت إلى بروز ظاهرة التنمر في المدارس اليابانية في هذه المدة عند بدايات عقد السبعينيات من القرن العشرين, وتطرق البحث كذلك إلى خصائص هذه الظاهرة العنفية الخطيرة وصفاتها وعن كيفية تميزها من خلال تلك الخصائص والصفات, كما اهتم البحث بأساليب المعالجة وطرقها التي استخدمتها وزارة التعليم اليابانية والجهات المعنية في اليابان في الحد من تفاقم هذه الظاهرة في مدارس, وبَيّن البحث بعد ذلك المخاطر والتداعيات الخطيرة التي سببتها ظاهرة التنمر أذا لم تتخذ الأساليب الكفيلة التي تحد من خطورتها, وأخيراً فإن البحث تطرق إلى تقييم السياسة التعليمية اليابانية وهل كانت سبباً غير مباشر في ظهور العنف المدرسي ومنها ظاهرة التنمر؟ أما الخاتمة فقد خصصها الباحث للاستفادة من التجربة اليابانية في مواجهة ومعالجة ظاهرة التنمر في مواجهة ومعالجة الظاهرة نفسها في بلداننا العربية والعراق.

أولاً: أسباب بروز ظاهرة التنمر

عُرفت ظاهرة التنمر المدرسي, بأنها شكل من أشكال التسلط، الترهيب، البلطجة, الاستئساد، الاستقواء, وهي أفعال سلبية متعمدة من جانب تلميذ أو أكثر لإلحاق الأذى بتلميذ آخر، وتتم بشكل متكرر، ويمكن أن تكون هذه الأفعال السلبية بالكلمات مثل: التهديد، التوبيخ، الشتائم، كما يمكن أن تكون بالاحتكاك الجسدي كالضرب والدفع والركل, وفي اليابان وعند بدايات سبعينيات القرن العشرين, ومع ظهور تأثيرات الركود الاقتصادي الذي أصاب البلاد منذ نهاية عام ١٩٧٣, غدت مشكلات الطلبة اليابانيين كظواهر التنمر والعنف المدرسي وجنوح الأحداث تُقلق المجتمع الياباني[١]، لذلك سعى القائمون على التعليم في اليابان إلى الانتباه لهذه التحديات الخطيرة التي واجهة المسيرة التربوية, ووضعها أمام أعينهم وعلى طاولة البحث والمناقشة, من أجل إيجاد الأساليب والطرق السليمة في معالجة هذه الظواهر الخطرة, التي قد تفتك بالمجتمع الياباني وتقضي على المبادئ والقيم الأخلاقية التي عُرف بها اليابانيون[٢].

قد كانت هناك آراء متباينة شخصها التربويون المختصون في أسباب هذه الظواهر العنفية, ومنها ظاهرة التنمر في المدارس اليابانية, فقد ذهب بعضهم إلى أنَّ المشكلات التعليمية الناشئة في اليابان والتي أفرزتها هذه الظواهر السلبية, إنما جاءت بسبب التداعيات الناجمة عن التحولات الاجتماعية السريعة, ومنها ذلك الانشطار الأُسري وضعف العلاقات الاجتماعية والثراء والتحضر المدني الذي عاشته اليابان خلال مدة الازدهار الاقتصادي ما بين عامي ١٩٥٣ وعام ١٩٧٣, في حين رأى مختصون آخرون في الشأن التربوي أنَّ هذه الظواهر السلبية إنما جاءت بسبب ما أطلقوا عليه بـ(مرض الأمم المتقدمة), فنتاج المجتمعات الصناعية الحديثة أدى إلى ظهور ظواهر خطيرة, تعود أسبابها إلى أنَّ هذه المجتمعات زادت فيها حالات الطلاق بين الزوجين, وكثرت فيها جرائم الأحداث والعنف المدرسي وغيرها من العلل المجتمعية المرتبطة بتلك المناخات والأجواء السائدة, إضافة إلى ذلك, فإنّ الشباب الياباني استطاع أن يحصل خلال هذه المدة على حريات فردية مفرطة زادت أكثر خلال حقبة الركود الأقتصادي بعد عام ١٩٧٣[٣].

وكانت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في اليابان في عقد السبعينيات من القرن العشرين تختلف بشكل كبير عن تلك الأوضاع التي سادت قبل ذلك العقد, فقد عاش اغلب الشباب الياباني خلال هذه المدة في أُسر تتصف بالثراء, فكانوا في تناقض كبير وواضح مع أجيال الشباب التي عاشت عقدي الخمسينيات والستينيات, فحياتهم أصبحت أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي, وزادت مظاهر السفر عندهم إلى خارج البلاد, وقلدَ الشباب الياباني الشباب الغربي بأذواقه المتنوعة, واهتموا بالتسوق وما أنتجته الأسواق العالمية من سلع حديثة وجديدة, فكان شباب السبعينيات في اليابان ذا تطلعات وتوجهات بعيدة كل البعد عن تطلعات وتوجهات الأجيال السابقة, تلك الأجيال التي برز فيها نشطاء مدنيون وسياسيون لديهم مبادئ وقيم دافعوا عنها وسعوا إلى تحقيقها, فكان في تلك الأجيال شخصيات فذة أسهمت في بناء نهضة اليابان الاقتصادية وبناء مجتمعه على أسس دستورية, عمت فوائد تلك الإسهامات أبناء الشعب الياباني كافة[٤].

أما الأسباب المباشرة لبروز ظاهرة التنمر التي تعرض لها الطلبة في المدارس اليابانية فيمكن حصرها في النقاط الآتية[٥]:

١- إنّ العقوبات المدرسية التي تعرض لها الطلبة بسبب فشلهم في الدراسة سبب لديهم ضغوط نفسية كبيرة انعكست سلباً على سلوكياتهم في داخل المدرسة, مما دفعهم إلى الغيرة من الطلبة المتميزين, ثم إلى القيام بأفعال عنفية ضدهم.

٢- إنّ العوز المالي الذي عانى منه عدد من الطلبة دفعهم إلى القيام بأعمال ابتزاز وعنف ضد أقرانهم من الطلبة الآخرين, وعند وقوعهم في دائرة العقاب ظهروا بهيئة المجنى عليه, وكأنهم أحد ضحايا ظاهرة التنمر.

٣- إنّ حالات المراهقة والاضطرابات النفسية وعدم النضج العقلي التي عاشها بعض الطلبة, إضافة إلى شعور راودهم دائماً بفقدان الهوية والشعور بالنقص, مع بيئة أسرية غير مستقرة

كلها أدت إلى أن يتصف هؤلاء بالتهور والانانية وضيق الصدر وعدم الشعور بالمسؤولية, والنتيجة أنهم اتخذوا من التنمر سلوكاً لهم في داخل المدرسة وخارجها.

وفي هذه الأجواء برزت ظاهرة التنمر Bullying في المجتمع الياباني والتي تدعى باليابانية (إيجيمي) ijime, وأصبحت حقيقة واقعة موجودة لدى الصغار والكبار بين التلاميذ والطلبة, وقد تم الانتباه لمخاطر التنمر في المدارس اليابانية بعد التغطيات الاعلامية التي سلطت الضوء على حالات الانتحار المتكررة بين الطلبة التي حصلت في نهاية العقد السابع وبدايات العقد الثامن من القرن العشرين, التي كان سبب الكثير منها هي حالات التنمر الموجودة في المدارس, ومن تلك الحالات أن انتحر أحد الطلبة في عام ١٩٨٠ وهو لم يتجاوز عمره الثانية عشرة سنة, تاركاً ورقة خطية ذكر فيها أنه قد تعرض للمضايقات المتكررة من قبل العديد من الاولاد في مدرسته المتوسطة, وذكر أيضاً أنه تعرض للضرب والتهديد بالقتل, وأجبر على القيام بأعمال مُذلة ومُهينة, كما ذكر أنه تلقى تعاطفاً من بعض زملائه ومعلميه ومنهم مرشد الصف بسبب ما كان يُعانيه من مضايقات واضطهاد, والذين بعد انتحاره أقاموا له جنازة رمزية في داخل الصف وفاءً منهم لذكراه وللمأساة التي كان يعيشها, وبسبب حالات الانتحار المتزايدة قامت وزارة التعليم اليابانية في عام ١٩٨٥ باتخاذ إجراءات مهمة في هذا الخصوص, فوضعت تعريفاً لحالة التنمر بأنه "بمثابة اعتداء جسدي أو نفسي يتعرض له شخص ضعيف, يؤدي هذا الاعتداء إلى أنَّ المعتدي عليه سيكون في حالة خوف وشقاء"[٦].

فضلاً عن ذلك, قامت الوزارة بجمع استبيانات عن ظاهرة التنمر في المدارس, وطلبت من مجالس المحافظات إجراء استبيانات مشابهة لجمع المعلومات الكافية عن هذه الظاهرة, إلا أنَّ الاحصاءات التي جُمعت من تلك الاستبيانات منذ عام ١٩٨٦مروراً بعقد التسعينيات وحتى عام ٢٠٠١ لم تكشف عدد حالات التنمر الحقيقية التي حدثت في المدارس كون أنَّ أعداداً من المعلمين كانوا لا يبلغون الادارات المدرسية عن تلك الحالات, ولذا جاءت الاحصائيات لكي تقلل من وقوع تلك الاعتداءات, وفي العام الدراسي (٢٠٠٢-٢٠٠٣) سجلت الاحصاءات الرسمية عن حدوث بلاغات عن (٣٩٠٠) حالة تنمر في المدارس, وقعت أكثرها في مرحلة الصف الخامس من الدراسة الأبتدائية, ومرحلة الصف التاسع في المدارس المتوسطة, إلا أنّ حالات الاعتداء هذه سجلت إنخفاضاً في الدراسة الاعدادية[٧].

وقد صنف الطبيب النفسي (موريتا) Morita أربعة اركان لظاهرة التنمر التي تحصل في المدارس اليابانية وهي[٨]:

١- الضحايا: وهم أولئك الأطفال او الفتية الذين يتعرضون إلى الاعتداءات.

٢- الجناة: هم أولئك الشباب الاشقياء القائمون بهذه الاعتداءات.

٣- الجمهور: بقية الاطفال والفتية الذين يهتفون مع حصول هذه الاعتداءات.

٤- المارة: هم أولئك الناس الذين رأوا تلك الاعتداءات ولم يتدخلوا لمنعها.

وكان نصف طلاب المدارس المتوسطة قد اعترفوا انهم شاهدوا بأعينهم حالات الاعتداء التي يتعرض لها الطلبة ولم يفعلوا شيئاً لمنعها, والسبب يعود أنّ الطلبة والناس المارة كانوا يخشون أن يتعرضوا إلى معاملة

قاسية إذا هم تصدوا لمنع تلك الاعتداءات من قبل المعتدين أنفسهم, مع ذلك كان هناك قسم آخر لا يبالي بما يحدث أمامه من تجاوزات واعتداءات ولا يهتم بأمر أولئك الضحايا.

ثانياً: خصائص ظاهرة التنمر

ذكر الطبيب (موريتا) أنّ ظاهرة التنمر في المدارس لها خصائص معينة وهي[٩]:

١- وجود تخويف غير مرئي تعرض له الكادر التدريسي أفرزته ظاهرة التنمر.

٢- بالإمكان أن يتحول ضحايا ظاهرة التنمر بعد مدة من الزمن إلى جناة, وقد يتحقق العكس كذلك, أن يتحول الجناة إلى ضحايا يتعرضوا إلى اعتداءات من أشخاص آخرين.

٣- إنّ ضحايا ظاهرة التنمر أكثرهم معروفون في المجتمع, إلا أنّ أغلب الجناة الذين يقومون بهذه الاعتداءات هم مجهولون لدى الناس.

٤- إنّ أيَّ شخص ممكن أن يكون عرضة إلى تلك الاعتداءات في المستقبل.

٥- من خلال الاحصائيات التي جرت تبين أنّ هناك أعداد قليلة جداً من الأطفال والفتيان من حاول إيقاف تلك الاعتداءات, وإنّ منهم من أفلح ومنهم من فشل في إيقافها.

٦- ظهور سلوكيات غير لائقة جراء اعتداء ظاهرة التنمر, وفي الانشطة غير الصفية تكثر تلك السلوكيات غير اللائقة بين زملاء تلك الأنشطة وأعضائها.

وعلى ضوء الاستبيانات التي تم إجراؤها في عام ١٩٩٧, فإن أعداد حالات التنمر التي حدثت بلغت (٦٩٠٤) حالة, قُسمت إلى ١٣,٩٪ منها كانت باسلوب التخويف عن طريق أشخاص آخرين, أما الاعداد التي ذكرها الطلبة من هذه الأرقام داخل المدرسة بلغت (٩٥٩) حالة, شملت المضايقات والكراهية والافتراءات والركل والتهديد والاشاعات المغرضة والكتابة على الجدران وأساليب الابتزاز وتحطيم الممتلكات العامة, وكان ٨٠٪ من الضحايا قد تعرضوا إلى التخويف من قبل مجموعات معينة, وإنّ ٦٠٪ من الضحايا تعرضوا للتخويف والرعب لمدة سبعة أيام وأكثر[١٠].

وإنّ الاستبيانات والاحصاءات التي جرت في عام ١٩٩٧ بينت كذلك أنّ أفعال التنمر حصلت في أماكن مختلفة, وكانت بنسبة ٧٤,٩٪ في الصفوف الدراسية, ٢٩,٧٪ حصلت على سلالم بنايات المدارس وممراتها الضيقة, ٢٩,٧٪ في أماكن النوادي التابعة للمدارس, ١٢,٣٪ في ساحات المدارس, ٩,٧٪ في صالات الألعاب الرياضية, ٧,٦٪ عند الدخول من بوابات المدارس, ٥,٤٪ في الحمامات المدرسية, ١٩٪ في أماكن خارج المدارس, إذ وصلت هذه الاعتداءات إلى (٤٦٧) حالة اعتداء, منها: ٤٦٪ اعتداءات حصلت للطلبة وهم في طريقهم بين المدرسة والمنزل, ٢١,٤٪ في منزل الضحية الذي تعرض للاعتداء أو منزل أحد الأصدقاء, ١٣,٩٪ حصلت في مدارس الكرام الخاصة[١١], و ١٠,٣٪ حصلت داخل أزقة المدن الضيقة, ٧,٩٪ حصلت في النوادي الاجتماعية, وكان الاطباء النفسيون قد أكدوا أنّ ظاهرة التنمر هي مرض نفسي أكثر مما هي مرض جسدي, وبينت المعلومات التي حصلوا عليها من التقارير التي رفعت من قبل المعلمين في العام الدراسي (٢٠٠٢-٢٠٠٣) أنّ هذه الظاهرة لها أشكال متنوعة منها: شتائم وألفاظ نابية, وأعمال عنف وكراهية, واثارة غضب الأشخاص, وأفعال

سرقة, وسلوكيات تتصف بالخصام والمقاطعة والابتزاز, وسلوكيات تحرش جنسي وأشكال أُخر[١٢].

وقد اتصف الطلبة المصابون بظاهرة التنمر في المدارس اليابانية بسمات متشابهة منها[١٣]:

١- إنّ هؤلاء الطلبة وبسبب بيئتهم الأُسرية المضطربة وغير المستقرة, أصبحت لديهم سلوكيات سلبية داخل المدرسة, فتجدهم لا يحبون معلميهم ولا يرغبون بالاندماج مع باقي الطلبة داخل صفوفهم وفي الأنشطة المدرسية الأُخر.

٢- غلب على هؤلاء الطلبة صفة الغرور والأنانية وعدم التعاون, لذلك تجدهم يندفعون نحو أعمال العنف والابتزاز والتهديد وتحطيم الممتلكات العامة, وإنّ من يتعرض لهم سيكون عرضة لسلوكياتهم العنفية هذه.

٣- يُلاحظ على هؤلاء الطلبة صفات عدم الالتزام بالمواعيد وعدم الانضباط في إطاعة الأنظمة والتعليمات المدرسية إلا القليل منها.

الجدول يُبين أشكال ظاهرة التنمر ونسب وجودها في المدارس اليابانية للعام الدراسي (٢٠٠٢-٢٠٠٣)[١٤].

أنواعها	حالات الأبتدائيات٪	حالات المتوسطات٪	حالات الثانويات ٪
الاهانات اللفظية	١٦,٣	١٨,٣	١٩,٦
التعرض للسُخرية	٣٠,١	٣٢,٨	٢٨,٤
اختفاء الأمتعة	٨,١	٧,٧	٥,٦
النبذ والكراهية	١٩,١	١٢,٩	٨,٨
التجاهل من مجموعة	٥,٧	٥,٢	٣,٦
العنف الجسدي	١٣,٧	١٤,٧	١٩,٣
الابتزاز	١,٤	٢,١	٥,٤
التحرش	١,٣	١,٢	١,٤
أخر	٤,٣	٥,١	٧,٩

يظهر من الجدول أعلاه أنّ أساليب السخرية شكلت أعلى نسبة اعتداء على الطلبة في المدارس الأبتدائية والمتوسطة والثانوية, تلتها الألفاظ النابية وأفعال الكراهية, وإنّ العنف الجسدي والذي هو الأخطر كان حاضراً أيضاً بقوة بين تلك الاعتداءات, وقد وصل إلى نسبة مرتفعة, لاسيما في المدارس الثانوية, والتي يكون فيها هذا الشكل من الاعتداءات خطير جداً, إضافة إلى أنّ اختفاء الامتعة والسرقات كانت قد شكلت نسبة مخيفة بين تلك الاعتداءات.

ثالثاً: معالجات ظاهرة التنمر

كانت وزارة التعليم اليابانية قد اهتمت كثيراً في معالجة ظاهرة التنمر في مدارسها منذ بروز هذه الظاهرة في عقد السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين, وزاد هذا الاهتمام بشكل أكبر عندما شُكلت مجموعة بحثية لهذا الغرض في عام ١٩٩٤, فتحت خطاً ساخناً برقم مجاني في عام ١٩٩٥ يرتبط بدائرة التربية الوطنية للابلاغ عن حالات التنمر التي تحدث داخل المدرسة وخارجها, وقدمت الدعم والمشورة بهذا الخصوص للطلبة ولأولياء أمورهم, وبعد سنتين من العمل المتواصل, انجزت المجموعة البحثية التي شُكلت دراسة بحثية ميدانية, وأصدرت في عام ١٩٩٦ توصياتها في معالجة ظاهرة التنمر, ركزت فيها على ما يأتي[١٥]:

١- ضرورة وجود أنشطة لاصفية ذات طابع توجيهي وارشادي تُركز على التعريف بمسألة حقوق الإنسان, وتُبين فيها للضحايا بأنّ حالات التنمر تُعد انتهاكاً لتلك الحقوق, حتى تكون الحياة ذات قيمة في أعين الطلبة, ولكي تُزرع روح الحماسة والثقة في عقولهم, مما ينعكس ذلك إيجاباً على رفع مستواهم الدراسي, والذي كان واحداً من الأسباب التي أدت إلى جنوحهم, وإلى استخدامهم الأفعال العنفية في سلوكياتهم مع زملائهم من الطلبة الآخرين.

٢- الطلب من المعلمين كافة المساعدة في كشف العلامات المبكرة لظاهرة التنمر قبل استفحالها في سلوكيات الطلبة, وأن يتم التعاون مع جميع الأطراف ولاسيما مرشدين الصفوف ومعلمي الأنشطة غير الصفية, ويتم ذلك كله تحت إشراف مدير المدرسة لتخويف الطلبة من عواقب الانزلاق إلى هذه الظاهرة.

٣- على معلمي المدارس القيام بورش عمل وزيارات ميدانية إلى منازل الطلبة لبيان المخاطر الجسيمة التي تسببها ظاهرة التنمر.

٤- للمعلمة الممرضة التي تهتم برعاية الطلبة صحياً دور مهم في متابعة هذه الظواهر من أجل تقديم الارشاد الصحي في كيفية التعامل مع هذه الظاهرة, وعلى المدارس التعاقد مع مستشارين مهنيين في معالجة هذه الظاهرة الخطيرة, مع ضرورة توفير الأعداد الكافية من المرشدين التربويين في المدارس كافة.

٥- على إدارات المدارس الاهتمام الخاص بظاهرة التنمر, والتسامح معهم في حالة وجود غيابات لديهم, ومساعدتهم في تغيير صفوفهم أو نقلهم إلى مدارس أُخر أذا رغبوا في ذلك, مع التأكيد على ضرورة محاسبة الجناة وعدم افلاتهم من العقاب.

٦- على أولياء الأمور محاسبة أبنائهم وتأديبهم عندما يلحظون أنهم اتجهوا إلى أفعال سيئة, وأن يكون تعاونهم مع المعلمين وإدارة المدرسة فعالاً[١٦].

٧- ان يكون هناك تعاون فعال بين إدارات المدارس وكوادرها التدريسية مع أولياء أمور الطلبة وقادة المجتمع المحلي في كل منطقة.

٨- الاهتمام بالطلبة وتشجيعهم وبث روح الإبداع في نفوسهم, وعلى المعلمين مسؤولية كبيرة في التوجيه والارشاد والتوعية في هذا المجال.

٩- على المرشدين التربويين اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع أو التقليل من حدوث الأفعال العنفية من قبل الطلبة[١٧].

١٠- يجب أن تُعد المدارس المكان المناسب لاعادة تأهيل الطلبة المضطربين نفسياً, ويبدأ ذلك من دور المعلمين إلى مرشد الصف إلى المعلمة الممرضة, فضلاً عن المعلم المشرف على الأنشطة غير الصفية, أما خارج المدرسة فيأتي دور مراكز الشباب المجتمعية ومراكز الشرطة للتعاون مع المدرسة في السيطرة على هذه الأفعال والظواهر الخطيرة.

فضلاً عن ذلك, فقد أظهر تقرير لجنة في وزارة التعليم اليابانية مختصة في مراقبة أسباب العنف المدرسي وجنوح الأحداث في عام ٢٠٠١, أنَّ ذلك العنف والجنوح الذي ظهر عندهم إنما جاء بسبب وجود شباب مضطرب نفسياً لا يحترم القواعد والأنظمة, مما شكل مشكلة مزمنة, وأنَّ المدارس أصبحت غير قادرة إلى إعادة هؤلاء الجنوحين إلى المسار الصحيح بسبب نظرة خاطئة كون هؤلاء صغار وليس بإمكانهم ارتكاب جرائم خطيرة, أضف إلى ذلك, فإنَّ مدة الركود الاقتصادي التي مرت بها اليابان منذ نهاية عام ١٩٧٣ والتي ما زالت مستمرة إلى الآن, قد خلفت الكثير من العاطلين الذين أصبحوا مُتطيرين من المستقبل الذي ينتظرهم, ففي عام ٢٠٠٣ كان هناك (٣٧٠٠٠٠) شاب عاطل عن العمل, وهي نسبة شكلت حوالي ٤,٥٪ من عموم الشباب في اليابان, وكانت ٣١,٢٪ من جرائم السرقة والقتل والحرق العمد والاغتصاب قد أرتكبها شباب, و ٦٠,٧٪ من تعاطي المنشطات والمخدرات أتت منهم كذلك, وإنّ الشباب الجنوح قد اقتدى بالعنف الذي ظهر في وسائل أعلام وألعاب فيديو, لذا تراهم مضطربين نفسياً ومراهقين, ومُعادين للشباب عامّة والمجتمع, وإنَّ ضعف الروابط الاجتماعية في المناطق الحضرية زاد من ظاهرة العنف والجنوح لدى الأحداث؛ إذ كان بإمكان قادة المجتمع في تلك المناطق مراقبة الشارع والإنتباه لحركة الأحداث والشباب وضبط تصرفاتهم[١٨].

وكانت وزارة التعليم اليابانية قد بدأت منذ عام ١٩٩٦ بتعيين أعداد كبيرة من المرشدين التربويين في المدارس, وزادت تلك الاعداد مع مرور السنين, ففي العام الدراسي (٢٠٠١-٢٠٠٢), كانت ٦,٦٪ من المدارس الأبتدائية و ٢٥٪ من المدارس المتوسطة و ٦,٦٪ من المدارس الثانوية فيها مرشدون تربويون, ووضعت الوزارة خططاً ليتم من خلالها توظيف مرشدين تربويين في المدارس المتوسطة كافة في حلول العام الدراسي (٢٠٠٥- ٢٠٠٦)[١٩].

رابعاً: مخاطر ظاهرة التنمر وتداعياتها

إنَّ أخطر ما في الأمر, أن تتحول ظاهرة التنمر إلى قضية جنائية, وذلك في حالة إصابة المجني عليه أو قتله, فقد أبلغت الشرطة اليابانية عن وجود (١٠٦) حالة اعتداء حصلت في عام ٢٠٠٣, استطاعت أن تلقي القبض على (٢٢٩) شاباً, تمت احالة من أعمارهم دون الرابعة عشرة إلى مفوضية رعاية الأطفال في ضوء قانوني رعاية الطفولة ذي الرقم (٢٦) وذي الرقم (٢٧), وإذا تطلب الأمر فقد

يحالون إلى محكمة الأُسرة, أما الفتيان التي تتراوح أعمارهم ما بين (١٤-١٩) عاماً فيوضعون في مأوى احترازي أو مركز لتدريب الأحداث وتأهيلهم أو يرسلون إلى ملجأ الأحداث الذي يعمل في ضوء قانون الأحداث ذي الرقم (٢٤) ويتم محاكمتهم من قبل محكمة الأُسرة كذلك, أما أذا كانت أفعال الجناة عنيفة ومتعمدة ولا يمكن تبريرها, فيحال الجناة إلى السجون, ويحالون إلى المحاكم الجنائية[٢٠].

وكان أولياء أمور الضحايا قد رفعوا دعاوى قضائية ضد إدارات المدارس التي وقعت فيها تلك الأحداث, وكذلك على أولياء أمور الجناة, والذين قصروا في تربية أبنائهم, إذ كان بإمكان المحاكم ادانتهم بالتقصير وعدم دفع الضرر, ولاسيما تلك المدارس التي اعترفت بان تلك الحوادث حدثت فيها, ولم تقوم بالواجبات الضرورية لدفع هذه الاضرار الجسمانية التي أصابت التلاميذ, ويمكن كذلك إدانة أولياء أمور الجناة كونهم لم يقوموا بالواجبات الملاقاة على عاتقهم, وتحمل المسؤولية الأبوية والأُسرية في تربية هؤلاء الأبناء, ولاسيما عندما يكون أبناؤهم قاصرين وغير ناضجين, ويمرون في مرحلة المراهقة الصعبة, كل ذلك تستطيع المحاكم القيام به في ضوء القانون المدني ذي الرقم (٧١٤), في حين أذا كان الأبناء بالغين, فلا يتحمل أولياء الأمور مسؤولية في ذلك, إلا إذا كانت هناك علاقة سببية واضحة تؤكد أنَّ الأباء أساءوا تربية أبنائهم وتوجيههم إلى السلوك القويم, ولهذا كان طلبة المدارس المتوسطة المتورطين بأفعال التنمر يتحملون مسؤولية أفعالهم ولا توجه إلى أولياء أمورهم أيّ مسؤولية, ولا محاسبة إلا أذا ثبت أنّ هناك تقصيراً قد صدر من أولياء الأمور فيما يتعلق بأبعاد أبنائهم عن تلك الأفعال العنفية[٢١].

وقد كان قانون الأحدث ذو الرقم (٢٤) للشباب دون العشرين عاماً يتعلق بالقضايا الآتية[٢٢]:

١- الأعمال الأجرامية التي يرتكبها الأحداث من عمر (١٤) سنة فأكثر.
٢- الأفعال غير القانونية التي يرتكبها الأحداث دون عمر الرابعة عشر عاماً.
٣- محاكمة الهاربين من الأحداث وكذلك القتلة في سن المراهقة.

وصدر قانون الأحداث رقم (٢٤) المنقح في نيسان عام ٢٠٠١؛ إذ خُفض الحد الأدنى من عمر المدانين بالعقوبات الجنائية من (١٦) إلى (١٤) عاماً, وإنَّه لا يُعاقب على الأفعال غير القانونية الصادرة من الأحداث منْ كانوا دون عمر (١٣)

عاماً, وتُحوّل قضاياهم لكي يُطبق عليهم قانون رعاية الأطفال؛ إذ يتم إحتجازهم في ملاجيء الأطفال ومراكز تعليم الأحداث وتدريبهم, وكانت محكمة الأُسرة تعقد جلساتها بحضور ثلاثة قضاة مختصين بجرائم الأحداث, وإذا كانت هناك جريمة خطيرة سمحت المحكمة لوجود مدعين عامين لحضور جلساتها, وإن كان هناك عدم رضا عن قراراتها بإمكان الادعاء العام الإستئناف, أمّا إذا كان المدعى عليه في عمر (١٦) سنة أو أكثر وارتكب جريمة يُعاقب عليها بالإعدام أو السجن بالأعمال الشاقة تُحوّل القضية إلى مكتب المدعي العام[٢٣].

وفي عام ٢٠٠٣ ألقت الشرطة اليابانيّة القبض على (١٧٥٠٠٠) حدث نُقلوا إلى الحبس الوقائي, وكانت تلك الأعداد تضم ٤٣,٤٪ من طلاب المدارس الثانوية و ٢٦,٤٪ من طلاب المدارس المتوسطة, و ١٣,٨٪ من العاطلين عن العمل و٩,١٪ لديهم أعمال و٣,٩٪ من طلاب الجامعات, ٣,٤٪ من شرائح أُخر, وإنَّ ربعهم تقريباً ٢٤,١٪ كانوا من الفتيات, وكانت جرائمهم ٥٦,٤٪ هي السرقات, و ٢٦,٧٪ كانت الإختلاسات, و٥,٦٪ كانت الاعتداءات, و٢,٨٪ كانت الابتزاز, و ١٠,٥٪ كانت القتل والحرق والاغتصاب, و ٦,٩٪ كانت جرائم أُخر[٢٤].

قد مر الطلبة اليابانيون في عقد الثمانينيات من القرن العشرين بخطر حقيقي, فقد انخفض مستواهم الدراسي, ولاسيما أولئك الطلبة الذين ينحدرون من أُسر فقيرة ومحرومة, وإنّ الأخطر من ذلك, أنّ الطلبة الاعتياديين في هذه المدة تحولوا إلى طلبة أصحاب سلوكيات عنفية حالهم حال أولئك الطلبة المتنمرين, والأغرب من ذلك, الطلبة الجيدون بالدراسة أصبحوا ذوي طباع سيئة وغير مقبولة, إذ تراهم شديدي الانزعاج ويصابون بالغضب فجاءة, إذ يُطلق على هذه الحالة الانفعالية باليابانية (كيريرو) (kireru), أو يُطلق عليها بأنّ الغضب يتأجج فيه فجأة (موكاتسوكو) (mukatsukw), الأمر الذي قد يدفع هؤلاء المنفعلين إلى القدوم على ارتكاب جرائم خطيرة, فعلى سبيل المثال حدث في كانون الثاني من عام ١٩٩٨ أنّ أحد الطلبة من الذين ظهرت عليهم أعراض الغضب فجأة قام بطعن معلمته بالسكين حتى الموت, وتكررت مثل هذه الجرائم وجرائم أُخرى مشابهة بعد ذلك, لذا أصبح التربويون ورجال الدين والساسة والاعلاميون قلقين جداً من هذه الجرائم, وقلقين أكثر من ازدياد هكذا جرائم في المستقبل, كما وجد عدد من الباحثين الاجتماعيين أنّ واحدة من الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الجرائم يعود إلى ضعف تربية أولئك الشباب في الحاضنة الأولى وهي الأُسرة, ومن ظواهر

ضعف هذه التربية الأُسرية أنّ هؤلاء الأبناء كانوا مدللين من قبل أولياء أمورهم, وغير منضبطين في سلوكياتهم, مما أدى إلى انحراف هؤلاء الفتية, إضافة إلى عامل التوتر والاحباط الذي كانوا يواجهونه داخل المجتمع[٢٥].

قد سبب العنف المدرسي مشكلة كبيرة للتعليم في اليابان؛ إذ كانت هناك مجموعات من الطلبة قد خربت المباني المدرسية وكسرت ممتلكاتها, إضافة لاعتداءاتهم المتكررة على المعلمين[٢٦], وأظهر تقرير في عام ١٩٨١ صادر عن مكتب المدعي العام بأنَّ ٧٠,١٪ من أولئك الذين قاموا بتلك الأفعال كانوا في مدارس رديئة في مستواها الدراسي, والغريب في الأمر, أنَّ أغلب من قام بالاعتداءات وباحتقار المعلمين هم الطلبة الرياضيون داخل المدرسة, وذلك لعدم رضاهم عن الأوضاع المدرسية, وأضاف التقرير كذلك أنَّه تمَّ إبلاغ الشرطة عن (١١٥٤) حالة عنف منزلي قام بها الطلبة الأحداث في ذلك العام, منها اعتداءات على الأمهات بنسبة ٥١,٦٪, وعلى الأثاث وغيرها من الممتلكات ١٥,٥٪, وعلى الآباء ١٣,٤٪, وعلى أقارب الأُسرة بنسبة ١١,٥٪, وعلى الأشقاء ٥,٥٪, وغيرهم ٢,٥٪[٢٧].

كان النظام التعليميّ في اليابان قد قام على الحزم وعدم المرونة, وواجه في عقد السبعينيّات والثمانينيّات جيلاً من الشباب له توجهات جديدة, الأمر الذي أدّى إلى زيادة عدد الطلبة المتسربين من المدارس, وارتفاع حوادث العنف المدرسي, فعلى سبيل المثال شهد النصف الأوّل من عام ١٩٨٣ زيادة في حوادث العنف المدرسي بنسبة ٢٦٪ عن عام ١٩٨٢, وكانت هناك زيادة مذهلة بالعنف ضد المعلمين, والمفاجأة الأكبر أنّ هذه الزيادة في نسبة العنف جاءت من قبل الطالبات؛ إذ ذكرت وكالة الشرطة الوطنية (The National Police Agency (NPA) في عام ١٩٨٤ أنّه من كلّ خمسة شباب تمَّ احتجازهم بسبب العنف الطلابي كانت من بينهم أنثى, وسجلت الوكالة جرائم من قبيل الخطف والحرق والاعتداء على مؤسسات الدولة[٢٨].

وكانت تلك الأحداث قد شغلت مُحرري الصحافة المطبوعة باللغة الأنكليزية؛ إذ سعوا إلى رفع التقارير وكتابة الافتتاحيات الخاصّة عنها في محاولة لتحليلها ومعرفة أسبابها, وقد سبب ذلك العنف مشكلة خطيرة لإدارة مركز شرطة العاصمة طوكيو, فأفاد العاملون فيه أنّهم من الأوّل إلى الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٨٥ كانوا قد تلقوا أربعين مكالمة هاتفية عن وقوع ضحايا بسبب أعمال العنف

المدرسي, منها (١٤) حادثاً جنائياً, وتضمنت الشكاوى إلحاق أضرار جسدية وابتزاز وحرق بأعقاب السكائر, وإكراه الضحايا على شرب أكبر قدر من اللبن الرائب, ودس الإبر الساخنة تحت أظافر الضحية, وإرغامهم على أكل الحشرات, وغيرها من الأفعال العنيفة, مع ذلك فقد شهد عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ تراجعاً طفيفاً في العنف المدرسي وفقاً لتقارير وكالة الشرطة الوطنية[٢٩].

وكانت تقارير صحفية قد ذكرت أنَّ أعداداً كبيرةً من الأطفال كانت تُعالج في مستشفى الأطفال للأمراض العقلية في طوكيو, والكثير منهم لم يكن قد رفض الذهاب إلى المدرسة, غير أنّهم أظهروا مخاوفهم من أفعال التنمر والعنف المدرسي التي سوف يُلاقونه هناك[٣٠].

إنَّ أفعال التنمر والعنف المدرسي التي قام بها الطلبة الجانحون داخل المدارس وخارجها أظهرت الاحصائيات التي سُجلت مع بدايات القرن الواحد والعشرين أنها كانت مرتفعة, ففي العام الدراسي (٢٠٠١- ٢٠٠٢) سُجلت (٣٣١٢٩) حالة عنف في المدارس العامّة, على الرغم من أنها كانت بانخفاض قدره أكثر من ٩,٤٪ عن المستوى القياسي الذي كان قد بلغ (٣٦٥٧٧) حالة في العام الدراسي (١٩٩٩-٢٠٠٠), وشملت تلك الأفعال العنفية الشجار بيّن الطلبة بنسبة ٤٧,٢٪, والتخريب ٣٦,١٪, واعتداءات ضد المعلمين ١٦٪, واعتداءات ضد الناس ٠,٧٪, وكان العنف في المدارس المتوسطة قد بلغ نسبة ٧٧,٨٪, وفي المدارس الثانوية بلغ ١٧,٨٪, وفي المدارس الأبتدائية بلغ ٤,٤٪, أمّا حالات العنف من الطلبة خارج المدارس فقد وصلت إلى (٥١٠١) حالة, ومع أنَّ التعليم في المدارس المتوسطة اليابانية كان إلزامياً, وإنَّ الطلبة من النادر طردهم من المدرسة بسبب سوء سلوكهم, إلا أنَّه تمَّ طرد (٨٤) طالباً في العام الدراسي (١٩٩٩-٢٠٠٠), وأصبحوا بعدها ممنوعين من الدوام لمدة تتراوح بيّن (٣- ٢٠) يوماً بسبب سلوكهم العنيف في المدرسة, حيث كان هناك خمسة وثلاثون اعتداءً قد حصل ضد المعلمين, أمّا المدارس الثانوية فكانت لديها السلطة الكافية لإيقاف الطالب الذي ينتهك القانون المدرسي وطرده, وكان المتعارف عليه في المدارس وجود مجموعة تتكون من عدة طلاب تقوم بأعمال التنمر والعنف, ولكن هذه المرة ظهرت حالات فيها طالب وحده قد ارتكب عدة أعمال عنفية, وفي عام ٢٠٠٣ وصل لمراكز الشرطة (٧١٦) بلاغاً عن حالة تنمر وعنف مدرسي؛ إذ قامت الشرطة في حينها باعتقال (١٠١٩) طالباً معظمهم من المدارس المتوسطة[٣١].

خامساً: تقييم سياسة التعليم الياباني تجاه ظاهرة التنمر والعنف المدرسي

قد ذكر بعض المختصين التربويين, أنَّ هذا العنف المدرسي الذي حدث في المدارس ليس جديداً ولا يقتصر على اليابان فقط, بل إنّه كان يحدث في جميع بلدان العالم, ولا يمكن إرجاع ظهوره بسبب التغيّرات التي حدثت في المجتمع الياباني خلال تلك المدة, وإنْ كانت قد ساعدت على زيادته[٣٢], لكن هناك الكثير من القضايا السلبية التي قد يكون سببها السياسة التعليميّة المتبعة في اليابان؛ لذا رأوا بضرورة أنْ تكون هناك سياسة تعليميّة جديدة لمواجهة التحديات المقبلة التي ستظهر في القرن الواحد والعشرين, وفي الوقت نفسه يجب أنْ تكون تلك السياسة متلائمة مع القيّم والعادات اليابانيّة, وبيّنوا أنّه كانت قبل هذا نهضتان من الإصلاح التعليميّ, الأوّلى خلال مدة حكم عصر ميجي[٣٣] (١٨٦٨- ١٩١٢), والأُخرى بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانية في عام ١٩٤٥, وكانتا سريعتين ولم تأتيا بشكل تدريجي لتكونا أكثر انسجاماً مع واقع الحياة اليابانيّة, فأحد الفروق بيّن التعليم في عقد السبعينيّات والثمانينيّات من القرن العشرين وبيّن مدة عصر ميجي ومدة الأحتلال الأميركي هو أنَّ الأخيرتين اعتمدتا على تجارب تعليميّة لدول أُخر, كالتجربة البريطانية أو الفرنسية أو الالمانية أو الأميركية[٣٤], وقتذاك كانت تلك الدول متقدمة في مضمار التعليم عن اليابان, أمّا في هذه المدة فلا يوجد أمام الحكومة اليابانيّة متمثلة بوزارة التعليم أنموذجاً أجنبيّاً يمكن أنْ يكون مرشحاً للتكيف معه, فجميع البلدان تقريباً التي ماثلت اليابان تجاربها التعليميّة هي نفسها في هذه الحقبة تسعى لإيجاد الحلول والأفكار التي تُصلح أنظمتها التعليميّة التي غدت غير صالحة[٣٥].

في حين كانت هناك وجهة نظر أُخرى من بعض المختصين الذين رأوا أنَّ أفعال التنمر كانت سبباً في ظهور حالات رفض بعض التلاميذ الدوام في المدرسة, وعليه وجهوا بذلك اللوم إلى طبيعة النظام المدرسي السائد, الذي صُمم من أجل أنْ يتسنى لجميع التلاميذ البقاء على المستوى نفسه والعمل بالوتيرة نفسها[٣٦], وفي النتيجة أصبح هناك ضغط كبير يقع على التلاميذ الذين يُلاقون صعوبة ما في التعلّم, فضلاً عن ما يُلاقوه من أفعال تنمر وعنف طلابي داخل المدرسة أو خارجها عند ذهابهم إلى بيوتهم, أو ضغوط رهيبة تأتيهم من أشخاص ليس لهم معرفة بالنظام المدرسي, الأمر الذي ولد تلك العوامل السلبية مجتمعة حالات نفسية مكوبتة في داخل نفوس أولئك الطلبة تُفضي بهم إلى عدم العودة إلى المدرسة مرة أُخرى[٣٧].

مع ذلك لا يمكن إنكار أنَّ مشكلة التنمر والعنف المدرسي في اليابان ما زالت بسيطة؛ إذا ما تمت مقارنتها بالعنف المدرسي في الولايات المتحدة الأميركية على سبيل المثال, وكانت هذه السلوكيات الطارئة على المجتمع الياباني قد سببت صدمة لليابانيين من كبار السن, الذين أعزوا ذلك لتراجع محتوى المواد الأخلاقية التي تُدرس في المدارس, والتي كانت تستند إلى مبادئ الكنفوشيوسيّة[٣٨] وقيّم التعليم التقليدية المهتمة باحترام المعلم وإطاعته[٣٩].

الخاتمة

يظهر أنَّ قسماً كبيراً من الأمم لا تلتفت إلى الظواهر السيئة والأمراض المجتمعيّة الخطيرة التي فرزتها المجتمعات الثرية والمتقدمة اقتصادياً, والتي قد تصل الأوضاع فيها إلى حالة تُضيع فيها تلك الأُمم قيّمها الأخلاقية التي كانت تفتخر بها, فينظر ذلك القسم من النّاس إلى ما تحقق من ثراء مادي على حساب الثراء الأخلاقي والمعنوي, وهذا كان واضحاً في المشكلات التعليميّة والاجتماعية التي عصفت باليابان بعد ما يُقارب من عقدين من الازدهار الاقتصادي؛ لذا أصبح لزاماً على الأُمم التي بدأت تعيش حالات الانتعاش الاقتصادي ومنها بعض بلداننا العربية أنْ تحذر من الوقوع بما وقعت فيه اليابان في تلك المدة, وأنْ تُبادر في وقت مبكر إلى وضع التدابير والإجراءات التي تحد من الظواهر السيئة والأمراض الاجتماعيّة التي قد تظهر مع مرور الوقت بسبب حالات الثراء التي تعيشها, وذلك للحفاظ على أهم أُسس بناء الأُمم والمجتمعات إلا وهي القيّم الاجتماعيّة والأخلاقيّة.

قد تهاون اليابانيون بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ في تدريس مادة الأخلاق التي استمدت قيّمها من المبادئ الكنفوشيوسية؛ إذ تمَّ ايقاف تدريسها لأكثر من عقد من الزمن, ثُمَّ تمَّ إعادتها بعد تغيير محتوياتها بما يتلاءم والسياسة الجديدة للدولة اليابانية, فُدرست تلك المادة مع التغيير الذي حصل فيها كحصة واحدة غير أساسية في الأسبوع وباسم جديد هو (الدراسات الاجتماعية)[٤٠], بعدما كانت تُدرس بصفتها المادة الأساسية الأولى في المناهج الدراسية اليابانية وبمقدار حصتين دراسيتين خلال المدة التي سبقت الحرب وأثناؤها[٤١], إلا إنَّ اليابانيين أحسوا بخطورة هذا التهاون, فأعادوا تدريسها فيما بعد, وركزوا فيها على المبادئ الأخلاقية المهمة, وأكدوا ضرورة تطبيق تلك المبادئ قولاً وفعلاً, بعدما رفعوا منها تلك الأفكار الدينية والطائفية والقومية المتطرفة التي كانت قد سببت الدمار لليابان من خلال الحروب التي خاضتها[٤٢].

وعكس ما هو في اليابان, فإنَّ بلداننا العربية والإسلامية أصبحت مسألة تدريس مادة الأخلاق عندها قولاً بلا فعل تلك المادة التي كانت واحدة من مفردات مادة التربية الاسلامية أو مفردة من مفردة مادة التربية الوطنية؛ إذ انشغل قسم كبير من القائمين على التعليم والذين من خارجه بكيفية إشاعة الأفكار الطائفية والقومية المقيتة التي كانت واحدة من الأسباب المهّمة التي روّجت إلى الكراهية بيّن أبناء شعوبنا العربية والإسلامية, حتى أدخلتهم في حروب عبثية ومدمرة, أكلت الأخضر واليابس.

ومثلما حُملت الأُسر اليابانية وقادة المجتمعات المحلية مسؤولية انتشار ظاهرة التنمر والعنف المدرسي, فالأُسر العربيّة وقادة المجتمعات فيها لا يمكن تبرئتهم من مسؤولية انتشار هذه الظاهرة في مدارس بلداننا العربية, إنْ لم يكونوا يتحملون الوزر الأكبر؛ إذ إنَّ قسماً كبيراً منهم قد قصر في تربية الأبناء وفي متابعة ومراقبة سلوكياتهم.

إنَّ الذي يُخشى منه على البلدان العربية هو من تنامي ظاهرة التنمر فيها؛ إذ إنَّ تزايدها قد يؤدي إلى عواقب وخيمة, ولاسيما عندما تصل الاعتداءات إلى الأمهات والآباء, وتنتشر لدى

الأناث, ومن ثمَّ قد تصل تلك الأفعال إلى جرائم جنائية, أخطرها السرقات والقتل, علماً أنّه ليس هناك أيّ مانع من انتشارها, فأغلب البلدان العربية تمر بتراجع واضح على مستوى تعليمها الذي يفتقد إلى رؤية منهجية واضحة, أما الاقتصاد العربي فهو في أزمات حقيقية خلفت جيلاً كاملاً من العاطلين الذين أرسلوا رسالة سيئة إلى الطلبة بأن مصيرهم سيكون كمصيرهم, وهذا بدوره قد يرفع من ظواهر العنف في المدارس وفي المجتمعات كذلك.

لا يرى الباحث أنَّ عندنا برنامجاً طموحاً في معالجة ظاهرة التنمر والعنف المدرسي على مستوى بلداننا العربية والعراق؛ إذ يحتاج هذا البرنامج إلى رؤية شاملة ومتكاملة توضع من قبل وزارة التربية ووزارة التعليم والبحث العلمي والوزارات ذات العلاقة[٤٣]؛ إذ يتم من خلالها معالجة المشكلات التعليمية كافة, إضافة إلى ذلك, على الحكومات أن تضع رؤية مكملة أُخرى لتلك الرؤية في حل كل المعضلات الاقتصادية من فقر وبطالة, فضلاً عن وضع حلول شاملة لكلّ التباينات والإشكاليات الاجتماعية التي تعيشها بلداننا, وإنَّ ذلك ليس من صعوبة بحال لو توفرت الإرادات الصادقة.

توفير الأعداد الكافية من المرشدين التربويين في مدارسنا العربية ولاسيما في العراق, والحرص الشديد في اختيار الأشخاص الكفوئين لهذه الوظيفة, إضافة إلى ضرورة الاهتمام كذلك باختيار المشرفين التربويين المؤهلين, وتأهيل الأعداد الأُخر التي تفتقد إلى المهارات المهنية, كون الباحث التقى بعدد منهم واستغرب من عدم سماع ومعرفة بعضهم بظاهرة التنمر في المدارس.

التأكيد على أهمية إعادة تفعيل عمل المراكز الشبابية المجتمعية بأنواعها كافة, الرياضية, والثقافية, والاجتماعية, وفتح المزيد منها في المدن والأقضية والنواحي, بشرط أن تُمارس تلك المراكز عملها على أسس علميّة مهنيّة, بعيدة كلَّ البعد عن التجاذبات الضارة التي لا تخدم بلداننا العربية, كون تلك المراكز لو حَسُنَ أداؤها, وتمَّ الاهتمام بها, لأعطت نتائج فعّالة على صعيد وحدة مجتمعاتنا وتماسكها, ومن ثُمَّ على مستوى القضاء على كلِّ الظواهر السيئة المنتشرة فيه, ومنها ظاهرة التنمر في المدارس.

الهوامش:-

١- بعد أنَّ ولى زمن ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٥٢) الذي خلف مجتمعاً يُعاني من الحرمان وانعدام القوانين، عاشت اليابان بعد ذلك عصر أزدهار اقتصادي من عام ١٩٥٣ وحتّى عام ١٩٧٣, ثُمّ جاءت بعد ذلك الفوارق الاقتصادية التي نجمت بسبب تراجع ذلك النمو بعد منتصف عقد السبعينيّات, ودخول اليابان في حقبة الركود الاقتصادي, فأوجدت هذه الحقبة من جديد مجتمعاً غير متجانس, تفاوتت فيه الطبقات الإجتماعية تفاوتاً حاداً, فترعرع فيه الأطفال الناشئون في بيئة ازدهر فيها أغنياؤها على حساب فقرائها، وقد اتسمت بكون الضعفاء أكثر عرضة للاضطهاد المنهجي من غيرهم. يُنظر:

Sugimori Shinkichi, Anatomy of Japanese Bullying,(Tokyo,2012),p.2.

(2)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology Japan, Japanese Government Policies in Education, Culture, Sports, Science and Technology 2002, (Tokyo,2002),p.3.

(3)G. Cameron Hurst, "Japanese Education: Trouble in Paradise?", Universities Field Staff International Report, Asia No.40,(1984), p.10.

(4)Edward R. Beauchamp, The Development of Japanese Educational Policy, 1945-1985, History of Education Quarterly, Vol.27, No.3, (Autumn,1987), p.321; Hajime Kimura, Yasuyuki Iwata, The Historical Trend of Teacher Identity in Japan: Focusing on Educational Reforms and The Occupational Culture of Teachers, Hitotsubashi Journal of Social Studies 39 (2007),p.33

(5) Sugimori Shinkichi,Op,Cit.,Pp..2-3.

(٦) صدرت عدة أصدارات عن كيفية التعامل مع ظاهرة التنمر الخطيرة, منها:الكتاب الأبيض حول التعليم, والكتاب الأبيض حول الشباب, ووزعت العديد من الكتيبات, منها: ما صدر عن رابطة المحامين التي إعتبرت هذه القضية انتهاكاً لحقوق الإنسان.

(7)Asahi Shinbun,6 Feb.,1986; Ministry of Education,Op. Cit.,p.7.

(8)Mikiy Ishikida, Japanese Education in The 21st Century, (N.P.,2005),P.141.

(9)Ibid.,Pp.141-142.

(10)Yasuo Saito, Distinctive Features of the Japanese Education System,National Institute for Educational Policy Research, (Tokyo,N.D.), Pp.2-3.

(١١) مدارس الكرام: هي مدارس تعليمية خاصّة (أهلية) وتُدعى باليابانية (جوكو) (Juku), ويُترجم هذا المصطلح أحياناً على أنّها (مدارس الإلزام), وهي واسعة النطاق وتعمل على إعداد الطلبة لامتحانات القبول في المدارس المتوسطة والثانوية أو في الجامعات والكلّيات, وتُسمى أيضاً مدارس الكرام لامتحانات القبول في الثانويات (شينغاكو جوكو) (Shingaku Juku) أو مدارس الكرام التحضيرية لامتحانات الكلّية (يوبيكو) (Yobiko), وهي توظف العديد من المعلمين بدوام كامل أو جزئي, وعملها يتركز في المناطق الحضرية من البلاد, وتوفر مدارس الكرام لطلابها دروساً إضافية لمرات عدة في الأسبوع إنْ لم يكن في كلّ يوم؛ وذلك لغرض مساعدة الطلبة في تحضيراتهم المقبلة في إمتحانات القبول للمدارس الثانوية أو في الجامعات والكليات.يُنظر:

U.S. Department of Education, Japanese Education Today,A Report From the U.S.Study of Education in Japan, U.S. Government Printing Office,(Washington,1987),p.36; Lewis Hirst, 'Juku Culture': The Impacts of Supplementary Education on Educational Equality and Employment Opportunity in Japan, Burgmann Journal II (2013), Pp.15-16.

(12)National Institute for Educational Policy Research , Ijime tsuiseki chosa 2007-2009, (Pursuit Surveys on Bullying 2007-2009),(Tokyo,2009); Mikiy Ishikida, Op. Cit.,p.142.

(13)Taro Numano, Secondary Education in Japan, National Institute for Educational Policy Research,(Tokyo,N.D.),p.8.

(14) Mikiy Ishikida, Op. Cit.,p.143.

(15) Sugimori Shinkichi, Op.Cit.,Pp.,3-4.

(16) Ibid.,p.148.

(17)Asahi Shinbun,23 July,1999.

(18)Mikiy Ishikida, Op. Cit.,p.151.

(19)Asahi Shinbun,24 Aug.,2002.

(20) Mikiy Ishikida, Op.Cit., p.149.

(21) Ibid., Pp.149-150.

(22)Ibid.,Pp.149-150

(٢٣) في عام ١٩٩٧ قتل صبي يبلغ من العمر (١٤) عاماً صبياً يبلغ من العمر (١١) عاماً, وقطع رأسه وعلقه عند بوابة المدرسة المتوسطة في مدينة كوبي (Kobe) في آيار ١٩٩٧, ووجد في فم الضحية مذكرة كُتب فيها عبارة (القاتل المدرسي), وتوصلت محكمة الأُسرة بعد إلقاء القبض عليه أنه كان مسؤولاً عن أربع جرائم أُخر, بما في ذلك قتل فتاة تبلغ من العمر (١٠) سنوات, وقد أقرَ الصبي القاتل أنه كان يتمتع بما يفعل من جرائم, وقد تمَّ إرساله إلى مركز الأحداث برفقة طاقم طبي, وفي عام ١٩٩٩ حكمت المحكمة الإقليمية في كوبي على والدي الصبي بدفع غرامة قدرها (١٠٠) مليون ين ياباني مع تحمل التعويضات كافة. يُنظر:
Asahi Shinbun,11 Mar.,1999.

(24)Mikiy Ishikida, Op.Cit.,p.150.

(25)Leonard James Schoppa, Education Reform in Japan – A Case of Immobilist Politics,(London,1991),p.48.

(26)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology (MEXT),The Development of Education in Japan, National Report of Japan, (Tokyo,2004),p.41.

(27)Mikiy Ishikida, Op.Cit.,p.153.

(28)Mainichi Daily News,30 Dec.,1984,p.12;Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology Japan,White Paper on Education, Culture, Sports, Science and Technology 2005, (Tokyo,2005), p.3.

(29)Japan Times,19 Nov.,1985, p.3;Edward R. Beauchamp, Op.Cit.,p.323

(30)Mainichi Daily News,13 Nov.,1985, p.13.

(31)Mikiy Ishikida, Op. Cit.,Pp.,151-153.

(32)Yoshio Murakami, "Bullies in the Classroom", Japan Quarterly: 32, (Oct.-Dec.,1985),Pp..407-411.

(٣٣) عصر ميجي يعني (الحاكم المستنير) نسبة إلى الأمبراطور (موتسوهيتو) (Mutsuhito), الذي أعاد سلطة الأمبراطور بعد أن سلبها الحاكم العسكري الشوجون آياسو قائد الساموراي آنذاك في عام ١٦٠١ واستمر الحكم العسكري حتى عام ١٨٦٨, وانتهى حكم موتسوهيتو بوفاته عام ١٩١٢؛ إذ تمَّ تنصيب ولده (يوشيهيتو) (١٨٧٩-١٩٢٦) (Yoshihito) أمبراطوراً على اليابان, والذي عُرف عصره بـ(تايشو) (Taisho) وتعني (الاستقامة الكبرى), وكان معتلاً عقلياً؛ إذ نُصب ولده (هيروهيتو) (Hirohito) ولياً للعهد في عام ١٩٢١, وبعد وفاة والده تسنم العرش في عام ١٩٢٦, وعُرف عصره بـ(شوا) (Showa) وتعني (السلام المنير), توفي في عام ١٩٨٩. للمزيد من الاطلاع يُنظر: هشام

عبد الرؤوف حسن, تاريخ اليابان الحديث والمعاصر – عصري طايشو – شوا, مكتبة الانجلو المصرية, (القاهرة,٢٠٠٣)؛ طارق جاسم حسين, جذور التحديث في اليابان في أواخر عهد أسرة توكوكاوا (١٨٥٣-١٨٦٨), رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة بغداد, كلية الآداب,٢٠٠٩؛ محمد أعفيف, أصول التحديث في اليابان ١٥٦٨-١٨٦٨, سلسلة أطروحات الدكتوراه (٨٧), مركز دراسات الوحدة العربية, (بيروت, ٢٠١٠).

(43)Kengi Hamada, Prince Ito, Sanseido Company, (Tokyo,1963), Pp.65-66; Julian Dierks, Postwar History Education in Japan and The Germans, Guilty Lessons, A Study of The Weatherhead East Asian Institute, Columbia University, (NewYork, 2010), p. 115.

(35)Edward R. Beauchamp, Op.Cit.,p.324.

(36)Yuri Ishii, Development Education in Japan, A Comparative Analysis of The Contexts For Its Emergence, and Its Introduction Into The Japanese School System, Published in by RoutledgeFalmer,(New York,2003),p.107; Yasuo Saito,Op.Cit., p.4.

(37)Edward R. Beauchamp,Op.Cit.,p.321; Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology Japan,White Paper on Education, Culture, Sports, Science and Technology 2007, (Tokyo,2007),p.6; Yasuo Saito, Op.Cit., p.2.

(٣٨) الكنفوشيوسيّة: نسبة إلى الفيلسوف الصيني كونفوشيوس (٥٥١- ٤٧٩ق.م), بدأ تأثير هذه الفلسفة في الصين أولاً ثمَّ اليابان منذ القرن التاسع الميلادي وكوريا في القرن الخامس عشر الميلادي, أكدت الكنفوشيوسيّة على النظام العقلاني للطبيعة, الذي فيه يكون الإنسان منسجماً مع نفسه, وأكدت كذلك على الأُسس الأخلاقية العالية, أنْ تقف على قمة ذلك دولة موحدة يحكمها رجال ذوو علم وأخلاق رفيعة, ولها نصوص لا تتناول المفهوم الالهي, ولا تشتمل هذه الفلسفة على أيّة عبادة, ومعتقداتها بدون مناسك كهنوتية, وإنّما أكدت فقط التعليم والحياة السليمة التي تكون من خلال إطاعة الحاكم, وإطاعة الآباء من قبل الأبناء, واحترام الأخ الكبير والزوج والتمسك بالروابط الاجتماعية. فؤاد محمد شبل, حكمة الصين منذ أقدم العصور, ج١, دار المعارف. (القاهرة, ١٩٦٧), ص٦٣-٩٣.

(39)Hideotoshi Nishimura,"Educational Reform: Commissioning A Master Plan", Japan Quarterly: 37, (Janua.- Mar.,1985),Pp..18-22;Yuri Ishii,Op.Cit.,p.100.

(٤٠) كانت مادة الدراسات الاجتماعية قد أُدخلت بعد الحرب العالميّة الثانية, لتكون بدلاً من مادة الاخلاق (شوشين) التي أُلغيت حين ذاك, بسبب ما أُثير عليها من جدل ولاسيما من سلطة

الأحتلال الأميركي, كونها تدعو إلى التطرف القوميّ والتوسع العسكري, غير أنَّ في عام ١٩٥٨ دار جدل طويل حوّل ضرورة أعادة هذه المادة وتحسين مفرداتها؛ إذ تمَّ أكمال منهج متكامل لها ذي مواصفات وقيّم أخلاقية عالية في عام ١٩٦٨. يُنظر:

Yuri Ishii, Op.Cit., p.100;Taro Numano, Primary Schools in Japan, National Institute for Educational Policy Research, (Tokyo.,N.D.),p.7.

(٤١) منذ عصر ميجي (١٨٦٨-١٩١٢) الذي بدأ فيه الإصلاح الأول للتعليم, وعصر تايشو (١٩١٢-١٩٢٦), وعصر شوا من عام ١٩٢٦ إلى انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥, كانت مادة الأخلاق تتصدر المواد الدراسية في جداول الدروس في مراحل الدراسة كافة. يُنظر:

Ministry of Education, Japan's Modern Educational System, A History of the First Hundred Years,(Tokyo,N.D.), Pp.103-110.

(٤٢) في عام ١٩٥٨ دار جدل طويل حوّل ضرورة أعادة هذه المادة وتحسين مفرداتها وعدّها مادة أساسية؛ إذ تمَّ أكمال منهج متكامل لها ذي مواصفات وقيّم أخلاقية عالية في عام ١٩٦٨, وتم تطبيقه في كافة المراحل الدراسية, إلا إنّه كان بمقدار حصة واحدة في الأسبوع يُنظر:

Hideki Maruyama, Moral Education in Japan, National Institute for Educational Policy Research, (Tokyo,2013), p.3

(٤٣) في اليابان كانت هناك خمس وزارات قد تمَّ دمجها بوزارة واحدة في عام ٢٠٠١, فكان اسم تلك الوزارة (وزارة التربية والتعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا) (Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology), وإنَّ هذا الاجراء قد سهل عمل تلك المسميات السابقة المرتبطة إحداها في الأُخرى. يُنظر:

Yasuo Saito, Education in Japan: Past and Present, National Institute for Educational Policy Research,(Tokyo,N.D.),p.11.

مصادر البحث

- الكتب الوثائقية المطبوعة باللغة الأنكليزية

1- Ministry of Education, Japan's Modern Educational System, A History of the First Hundred Years,(Tokyo,N.D.).
2- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology Japan, Japanese Government Policies in Education, Culture, Sports, Science and Technology 2002, (Tokyo,2002).
3- , White Paper on Education, Culture, Sports, Science and Technology 2005, (Tokyo,2005).
4- , White Paper on Education, Culture, Sports, Science and Technology 2007, (Tokyo,2007).
5- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology (MEXT),The Development of Education in Japan, National Report of Japan, (Tokyo,2004).
6- U.S. Department of Education, Japanese Education Today,A Report From the U.S.Study of Education in Japan, U.S. Government Printing Office,(Washington,1987).

- الرسائل والأطاريح الجامعية المطبوعة باللغة العربية

١. طارق جاسم حسين, جذور التحديث في اليابان في أواخر عهد أسرة توكوكاوا (١٨٥٣-١٨٦٨), رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة بغداد, كلية الآداب,٢٠٠٩.

- الكتب العربية

١. فؤاد محمد شبل, حكمة الصين منذ أقدم العصور, ج١, دار المعارف. (القاهرة, ١٩٦٧).
٢. محمد أعفيف, أصول التحديث في اليابان ١٥٦٨-١٨٦٨, سلسلة أطروحات الدكتوراه (٨٧), مركز دراسات الوحدة العربية, (بيروت, ٢٠١٠).
٣. هشام عبد الرؤوف حسن, تاريخ اليابان الحديث والمعاصر – عصري طايشو – شوا, مكتبة الانجلو المصرية, (القاهرة,٢٠٠٣).

- الكتب المطبوعة باللغة الأنكليزية

1- Julian Dierks, Postwar History Education in Japan and The Germans, Guilty Lessons, A Study of The Weatherhead East Asian Institute, Columbia University, (NewYork, 2010).
2- Kengi Hamada, Prince Ito, Sanseido Company, (Tokyo,1963).
3- Leonard James Schoppa, Education Reform in Japan – A Case of Immobilist Politics,(London,1991).
4- Mikiy Ishikida, Japanese Education in The 21st Century, (N.P.,2005).
5- National Institute for Educational Policy Research , Ijime tsuiseki chosa 2007-2009,(Pursuit Surveys on Bullying 2007-2009), (Tokyo,2009).
6- Sugimori Shinkichi, Anatomy of Japanese Bullying,(Tokyo,2012).
7- Yuri Ishii, Development Education in Japan, A Comparative Analysis of The Contexts For Its Emergence, and Its Introduction Into The Japanese School System, Published in by RoutledgeFalmer,(New York,2003).

- المقالات والبحوث والتقارير المطبوعة باللغة الأنكليزية

1- G. Cameron Hurst, "Japanese Education: Trouble in Paradise?", Universities Field Staff International Report, Asia No.40,(1984).
2- Edward R. Beauchamp, The Development of Japanese Educational Policy, 1945-1985, History of Education Quarterly, Vol.27, No.3, (Autumn,1987).
3- Hajime Kimura, Yasuyuki Iwata, The Historical Trend of Teacher Identity in Japan: Focusing on Educational Reforms and The Occupational Culture of Teachers, Hitotsubashi Journal of Social Studies 39 (2007).
4- Hideki Maruyama, Moral Education in Japan, National Institute for Educational Policy Research, (Tokyo,2013).

5- Hideotoshi Nishimura,"Educational Reform: Commissioning A Master Plan", Japan Quarterly: 37, (Janua.- Mar.,1985).
6- Lewis Hirst, 'Juku Culture': The Impacts of Supplementary Education on Educational Equality and Employment Opportunity in Japan, Burgmann Journal II (2013).
7- Taro Numano, Primary Schools in Japan, National Institute for Educational Policy Research,(Tokyo.,N.D.).
8- , Secondary Education in Japan, National Institute for Educational Policy Research,(Tokyo,N.D.).
9- Yasuo Saito, Distinctive Features of the Japanese Education System,National Institute for Educational Policy Research, (Tokyo,N.D.).
10- , Education in Japan: Past and Present, National Institute for Educational Policy Research,(Tokyo,N.D.).
11- Yoshio Murakami, "Bullies in the Classroom", Japan Quarterly: 32, (Oct.-Dec.,1985).

- الصحف الأجنبية

1- Asahi Shinbun,6 Feb., 1986.
2- ,11 Mar.,1999.
3- ,23 July,1999.
4- ,24 Aug.,2002.
5- Japan Times,19 Nov.,1985.
6- Mainichi Daily News,30 Dec.,1984.
7- ,13 Nov.,1985.

Sources

- Documentary books printed in English

1- Ministry of Education, Japan's Modern Educational System, A History of the First Hundred Years,(Tokyo,N.D.).

2- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology Japan, Japanese Government Policies in Education, Culture, Sports, Science and Technology 2002, (Tokyo,2002).

3- , White Paper on Education, Culture, Sports, Science and Technology 2005, (Tokyo,2005).

4- , White Paper on Education, Culture, Sports, Science and Technology 2007, (Tokyo,2007).

5- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology (MEXT),The Development of Education in Japan, National Report of Japan, (Tokyo,2004).

6- U.S. Department of Education, Japanese Education Today,A Report From the U.S.Study of Education in Japan, U.S. Government Printing Office,(Washington,1987).

- Theses and Alotarih printed in Arabic

1- Tariq Jassim Hussain, Roots of Modernization in Japan in the Late Tokukawa Dynasty (1853-1868), Unpublished Master Thesis, University of Baghdad, College of Arts, 2009.

- Books in Arabic

1- Fouad Muhammad Shebl, the wisdom of China since ancient times, Part 1, Dar Al-Maaref. (Cairo,1967).

2- Muhammad Afif, Fundamentals of Modernization in Japan, 1568-1868, PhD Thesis Series (87), Center for Arab Unity Studies, (Beirut, 2010).

3- Hisham Abdel-Raouf Hassan, History of Modern and Contemporary Japan - Modern Taisho - Showa, The Anglo Egyptian Library, (Cairo, 2003).

- Books printed in English

1- Julian Dierks, Postwar History Education in Japan and The Germans, Guilty Lessons, A Study of The Weatherhead East Asian Institute, Columbia University, (NewYork, 2010).
2- Kengi Hamada, Prince Ito, Sanseido Company, (Tokyo,1963).
3- Leonard James Schoppa, Education Reform in Japan – A Case of Immobilist Politics,(London,1991).
4- Mikiy Ishikida, Japanese Education in The 21st Century, (N.P.,2005).
5- National Institute for Educational Policy Research , Ijime tsuiseki chosa 2007-2009,(Pursuit Surveys on Bullying 2007-2009), (Tokyo,2009).
6- Sugimori Shinkichi, Anatomy of Japanese Bullying,(Tokyo,2012).
7- Yuri Ishii, Development Education in Japan, A Comparative Analysis of The Contexts For Its Emergence, and Its Introduction Into The Japanese School System, Published in by RoutledgeFalmer,(New York,2003).

- Articles, research and reports printed in English

1- G. Cameron Hurst, "Japanese Education: Trouble in Paradise?", Universities Field Staff International Report, Asia No.40,(1984).
2- Edward R. Beauchamp, The Development of Japanese Educational Policy, 1945-1985, History of Education Quarterly, Vol.27, No.3, (Autumn,1987).
3- Hajime Kimura, Yasuyuki Iwata, The Historical Trend of Teacher Identity in Japan: Focusing on Educational Reforms and The Occupational Culture of Teachers, Hitotsubashi Journal of Social Studies 39 (2007).
4- Hideki Maruyama, Moral Education in Japan, National Institute for Educational Policy Research, (Tokyo,2013).
5- Hideotoshi Nishimura,"Educational Reform: Commissioning A Master Plan", Japan Quarterly: 37, (Janua.- Mar.,1985).

6- Lewis Hirst, ‘Juku Culture’: The Impacts of Supplementary Education on Educational Equality and Employment Opportunity in Japan, Burgmann Journal II (2013).
7- Taro Numano, Primary Schools in Japan, National Institute for Educational Policy Research,(Tokyo.,N.D.).
8- , Secondary Education in Japan, National Institute for Educational Policy Research,(Tokyo,N.D.).
9- Yasuo Saito, Distinctive Features of the Japanese Education System,National Institute for Educational Policy Research, (Tokyo,N.D.).
10- , Education in Japan: Past and Present, National Institute for Educational Policy Research,(Tokyo,N.D.).
11- Yoshio Murakami, "Bullies in the Classroom", Japan Quarterly: 32, (Oct.-Dec.,1985).

- Foreign newspapers

1- Asahi Shinbun,6 Feb., 1986.
2- ,11 Mar.,1999.
3- ,23 July,1999.
4- ,24 Aug.,2002.
5- Japan Times,19 Nov.,1985.
6- Mainichi Daily News,30 Dec.,1984.
7- ,13 Nov.,1985.